المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

20/04/2014

الاتحاد الاشتراكي
www.alittihad.press.ma

أخبار المدينة

دورة تدريبية حول حقوق الإنسان بجهة العيون السمارة

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون السمارة بشراكة مع معهد جنيف لحقوق الإنسان خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 18 ابريل الجاري دورة تدريبية في تقنيات رصد وتوثيق وكتابة التقارير حول انتهاك حقوق الإنسان، واستفاد منها أزيد من 40 مشاركة ومشارك من مختلف اقاليم جهات الصحراء ينتمون لهيئات جمعوية وحقوقية وقطاعات عمومية متنوعة. وشملت عدة ورشات تناولت مواضيع المفاهيم والمصطلحات الحقوقية والاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المعنية بحقوق الإنسان وآليات حماية حقوق الإنسان ومنهجيات الرصد والتوثيق وكتابة التقارير. وتندرج هذه الدورة ضمن سلسلة الأنشطة التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون السمارة.

٨٥٤٨٢/٢

الاتحاد الاشتراكي
www.alittihad.press.ma

واشنطن توزع مسودة قرار في مجلس الأمن بشأن ملف الصحراء

من احدى اجتماعات مجلس الأمن

يتداول اعضاء مجلس الامن في مشروع مسودة وزعتها الولايات المتحدة الامريكية تتعلق بموضوع الصحراء عقب تقديم الامين العام للامم المتحدة تقريره الدوري امام المجلس الاسبوع الماضي. وتشكل هذه المسودة ارضية للقرار المفترض صدوره من طرف هذا الجهاز الاممي قبل متم الشهر الجاري. وتفيد العديد من المصادر أن المسودة الامريكية لاتتضمن الدعوة إلى توسيع صلاحيات المينورسو كما تدعو إلى ذلك الجزائر وجبهة البوليساريو وحسب وكالة الانباء «رويترز» فإن ديبلوماسيا صرح لها «وزعت الولايات المتحدة مسودة قرار... لا تتضمن الية لمراقبة حقوق الانسان رغم انها تحث جميع الاطراف على البناء على التحسينات التي تحققت على مدى العام المنصرم في مجال حقوق الإنسان.» وفي رد فعل لها عن المبادرة الامريكية ادعت جبهة البوليساريو على لسان بخاري المغرب وفرنسا «دفعا مرة اخرى المجلس إلى وضع لا تتوفر له مقومات الاستمرارية بفوض شرعية مجلس الامن للتعامل مع الصراعات الدولية الاخرى.»

على صعيد اخر أكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، اول امس الخميس بالرباط، ان التقرير الاخير للامين العام للامم المتحدة، بان كي مون، حول الصحراء سجل التقدم الكبير الذي حققه المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان خصوصا في الاقاليم الجنوبية.

واوضح الخلفي، خلال لقاء صحافي عقب انعقاد مجلس الحكومة، أن «المغرب استطاع ان يتقدم بشكل كبير في مجال النهوض بحقوق الإنسان على مستوى الاقاليم الجنوبية بشكل خاص وعلى المستوى الوطني بشكل عام، وهو ما كان محط إشارة وإشادة وتقدير من قبل التقرير» الاممي الاخير.

وأشار إلى وجود معطى هام يتمثل في تحدث التقرير عن علاقة التعاون القائمة مع المقررين الخاصين للامين العام للامم المتحدة، سواء تعلق الامر بقضايا التعذيب او بقضايا الاختفاء القسري او بقضايا حرية الاعتقاد، وكذا عن تقدم عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، مضيفا أن التقرير قدم معطيات رقمية تهم عدد الشكايات المرفوعة والقرار الحكومي الاخير بالتفاعل الإيجابي مع هذه الشكايات. وابرز الخلفي ان التقرير تحدث ايضا عن إصلاح مدونة القضاء العسكري وهذا ايضا شيء مهم، كما تحدث عن قضية التفاعل الإيجابي من طرف المغرب مع زيارات المبعوث الشخصي للامين العام للامم المتحدة، كريستوفر روس. وذكر وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، في هذا الصدد، بتأكيد البلاغ الاخير للديوان الملكي، على إثر المكالمة الهاتفية التي اجراها جلالة الملك محمد السادس مع بان كي مون، على «المحددات الاساسية التي ابنى عليها مشروع التسوية الاممية لهذا النزاع المزمع والمفتعل والتي تعتبر بالنسبة لبلادنا خطا احمر وقضية اساسية، حيث اننا ندبر هذا النزاع من اجل الوصول إلى حل سياسي متوافق عليه ومقبول من الاطراف ومتسم بالواقعية وينسجم مع إرادة المغرب في تسوية هذا النزاع المزمن والمفتعل».

المؤتمر الوطني للمهندسين الاتحاديين

الخلفي: المغرب استطاع التقدم في مجال النهوض بحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية

اليوم 23/7/1

أكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، اول امس الخميس، أن التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، حول الصحراء سجل التقدم الكبير الذي حققه المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان خصوصا في الأقاليم الجنوبية.

وأوضح الخلفي، خلال لقاء صحافي عقده عقب انعقاد مجلس الحكومة، أن «المغرب استطاع أن يتقدم بشكل كبير في مجال النهوض بحقوق الإنسان على مستوى الأقاليم الجنوبية بشكل خاص وعلى المستوى الوطني بشكل عام، وهو ما كان محط إشارة وإشادة وتقدير من قبل التقرير الأممي الأخير».

وأشار إلى وجود معطى هام يتمثل في تحدث التقرير عن علاقة التعاون القائمة مع المقررين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة، سواء تعلق الأمر بقضايا التعذيب أو بقضايا الاختفاء القسري أو بقضايا حرية الاعتقاد، وكذا عن تقدم عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، مضيفا أن التقرير قدم معطيات رقمية تهم عدد الشكايات المرفوعة والقرار الحكومي الأخير بالتفاعل الإيجابي مع هذه الشكايات.

وأبرز الخلفي أن التقرير تحدث أيضا عن إصلاح مدونة القضاء العسكري وهذا أيضا شيء مهم، كما تحدث عن قضية التفاعل الإيجابي من طرف المغرب مع زيارات المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، كريستوفر روس.

وذكر وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، في هذا الصدد، بتأكيد البلاغ الأخير للديوان الملكي، على إثر المكالمة الهاتفية التي أجراها صاحب الجلالة الملك محمد السادس مع بان كي مون، على «المحددات الأساسية التي انبنى عليها مشروع التسوية الأممية لهذا النزاع المزمن والمفتعل والتي تعتبر بالنسبة لبلادنا خطا احمرا وقضية أساسية، حيث إننا ندبر هذا النزاع من أجل الوصول إلى حل سياسي متوافق عليه ومقبول من الأطراف ومتسم بالواقعية وينسجم مع إرادة المغرب في تسوية هذا النزاع المزمن والمفتعل».

وأشار الخلفي إلى التطورات والتراكمات الإيجابية التي حصلت على مستوى الإشادة الدولية بموقف المملكة بخصوص هذا النزاع، وخاصة ما تعلق بالتقدم بمقترح للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، الذي توارت وتأكدت المواقف الدولية التي تعتبره حلا ذا مصداقية وواقعيا وجادا يوفر إطارا لحل النزاع.

السبت-الأحد 19-20 أبريل 2014

2/8082

التوقيع على اتفاقية شراكة تتعلق بتكوين موظفي الخطوط الملكية المغربية في مجال حقوق الإنسان

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وشركة الخطوط الملكية المغربية، أول أمس بالرباط، اتفاقية شراكة تتعلق ببرنامج للتكوين في مجال حقوق الإنسان لفائدة موظفي الشركة.

وتندرج هذه الاتفاقية، التي وقعها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، والرئيس المدير العام للشركة إدريس بنهيمة، في إطار تقوية علاقات التعاون والتشاور والتنسيق بين الطرفين، لتعزيز القيم الكونية لحقوق الإنسان.

وبموجب هذه الاتفاقية، يلتزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدعم برامج التكوين التي أطلقتها الشركة في مختلف مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينشط هذه البرامج التكوينية خبراء معترف بهم من طرف المجلس، حيث سيستفيد منه 1500 موظف وإطار بالخطوط الملكية المغربية.

وتتعهد الشركة، بالإضافة إلى تمويل برامج التكوين المنظمة لفائدة أطرها وموظفيها، بموجب هذه الاتفاقية، بدعم أنشطة المجلس الوطني في مجال النهوض بحقوق الإنسان، وكذا المشاريع المتعلقة بتنمية ثقافة حقوق الإنسان، كما ستعمل الشركة على إشراك المجلس في جميع الأنشطة والتظاهرات ذات الصلة بالمجالات التي تشكل موضوع هذه الاتفاقية.

وقال اليزمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، «إن ما يقارب مليون مسافر يستعملون عمليا أسطول الخطوط الملكية المغربية نحو إفريقيا جنوب الصحراء، وقد تنشأ، بشكل إرادي أو غير إرادي، مشاكل تتعلق بالتمييز إزاء الركاب (..) والرهان تحديدا هو تكوين موظفي الشركة على رصد كل الحالات التي قد تؤدي إلى تمييز»، وذكر، في هذا السياق، بوجود مقتضيات واضحة في الدستور تنص على محاربة ظاهرة التمييز.

من جهته، أكد بنهيمة، في تصريح مماثل، أنه يتعين على الشركة أن تكون لها حساسية خاصة إزاء كل ما يمكن أن يعتبر ظاهرة تمييز، وذلك بالنظر لكون أنشطتها تستهدف 80 بلدا، علاوة على تشغيلها لموظفين من 35 جنسية، ما يجعلها تواجه كل يوم تعددية ثقافية ودينية ولغوية.

وأضاف أن «ظواهر التمييز على متن الطائرات تتم بطرق لا واعية، وهذا يتطلب – ليس فقط التركيز على القيم التي يحملها موظفونا – بل على تمكينهم من تكوين، وهذا يقتضي عملا عميقا للتعرف على مفهوم التمييز».

وأعرب، من جهة أخرى، عن سعادته لكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان استجاب لطلب الشركة المتعلق بتمكين موظفيها من تكوين في مجال حقوق الإنسان.

وفي سياق متصل، أكد اليزمي، في كلمة بالمناسبة، أن هذه الاتفاقية تروم تقوية قدرات مختلف الفاعلين في المجالات التي تشملها الاتفاقية، خاصة ما تعلق بالنهوض بفكر حقوق الإنسان، والنهوض المشترك بمنجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة.

وأضاف أن هذه الاتفاقية تأتي ضمن مسلسل من المبادرات التي يقوم بها المجلس في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان بمعية مختلف الشركاء من القطاعات الحكومية أو المؤسسات العمومية وشبه العمومية، أو المجتمع المدني ووسائل الإعلام، مع التذكير في الآن ذاته بالعمل الذي يقوم به المجلس في كامل التراب الوطني داخل المؤسسات التعليمية والجامعات ومعاهد التكوين.

وفي السياق ذاته، قال بنهيمة إن الخطوط الملكية المغربية بادرت باللجوء إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان «إيمانا منا بالدور الفعال لهذه المؤسسة في نشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والأخوة والتسامح».

وأضاف أن فكرة التوصل لهذه الاتفاقية جاءت انطلاقا «من تشبثنا في الخطوط الملكية المغربية بنفس القيم العالمية، لذلك لم نتردد في الانخراط في برنامج التكوين الذي سهر على إنجازه خبراء مشهود لهم بكفاءتهم على المستوى الدولي».

تجدر الإشارة إلى أن 1500 موظف بالخطوط الملكية المغربية سيستفيدون من هذا البرنامج التكويني، الذي يركز على مبادئ حقوق الإنسان، وقيم التسامح والانفتاح على الآخر.

وتعمل الشركة، التي يسير أسطولها رحلات في اتجاه أزيد من أربعين بلدا، بنقل أكثر من ستة ملايين مسافر سنويا ينتمون لجنسيات وأديان مختلفة.

اتفاقية شراكة بين لارام ومجلس اليزمي تتعلق ببرنامج للتكوين في مجال حقوق الإنسان

2/887

■ الخبر

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وشركة الخطوط الملكية المغربية، أول أمس الخميس بالرباط، اتفاقية شراكة تتعلق ببرنامج للتكوين في مجال حقوق الإنسان لفائدة موظفي الشركة.

وتندرج هذه الاتفاقية، التي وقعها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، والرئيس المدير العام للشركة إدريس بنهيمة، في إطار تقوية علاقات التعاون والتشاور والتنسيق بين الطرفين، لتعزيز القيم الكونية لحقوق الإنسان.

وبموجب هذه الاتفاقية، يلتزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدعم برامج التكوين التي أطلقتها الشركة في مختلف مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينشط هذه البرامج التكوينية خبراء معترف بهم من طرف المجلس، حيث سيستفيد منه 1500 موظف وإطار بالخطوط الملكية المغربية.

وتتعهد الشركة، بالإضافة إلى تمويل برامج التكوين، المنظمة لفائدة أطرها وموظفيها، بموجب هذه الاتفاقية، بدعم أنشطة المجلس الوطني في مجال النهوض بحقوق الإنسان، وكذا المشاريع المتعلقة بتنمية ثقافة حقوق الإنسان، كما ستعمل الشركة على إشراك المجلس في جميع الأنشطة والتظاهرات ذات الصلة بالمجالات التي تشكل موضوع هذه الاتفاقية.

وقال اليزمي، في تصريح صحافي: «إن ما يقارب مليون مسافر يستعملون عمليا أسطول الخطوط الملكية المغربية نحو إفريقيا جنوب الصحراء، وقد تنشأ، بشكل إرادي أو غير إرادي، مشاكل تتعلق بالتمييز إزاء الركاب (..) والرهان تحديدا هو تكوين موظفي الشركة على رصد كل الحالات التي قد تؤدي إلى تمييز»، وذكر، في هذا السياق، بوجود مقتضيات واضحة في الدستور تنص على محاربة ظاهرة التمييز.

من جهته، أكد بنهيمة، في تصريح مماثل، أنه يتعين على الشركة أن تكون لها حساسية خاصة إزاء كل ما يمكن أن يعتبر ظاهرة تمييز، وذلك بالنظر لكون أنشطتها تستهدف 80 بلدا، علاوة على تشغيلها لموظفين من 35 جنسية، ما يجعلها تواجه كل يوم تعددية ثقافية ودينية ولغوية.

CNDH/RAM

19951/4

Formation en matière des droits de l'Homme au profit du personnel de la compagnie aérienne nationale

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et la Royal Air Maroc (RAM), ont signé, jeudi à Rabat, une convention de partenariat portant sur un programme de formation en matière des droits de l'Homme au profit du personnel de la compagnie aérienne nationale.

S'inscrivant dans le cadre de la volonté du CNDH et de la RAM de renforcer les rapports de coopération, de concertation et de coordination pour promouvoir les valeurs universelles des droits de l'Homme, cette convention a été signée par le président du CNDH Driss El Yazami et le président directeur général de la RAM, Driss Benhima.

Il s'agit également à travers cette convention de faire valoir les idées d'ouverture et de tolérance au sein des personnels de la compagnie aérienne nationale.

Aux termes de cette convention, concrètement, le CNDH s'engage, à soutenir les programmes de formation lancés par la compagnie aérienne nationale dans les divers domaines des droits de l'Homme et du droit international humanitaire.

Le CNDH assistera également la compagnie nationale à l'animation et l'encadrement des séminaires et colloques organisés en matière des droits de l'Homme. En outre, le personnel de la RAM aura accès aux programmes de formation organisés par le CNDH ainsi qu'aux documents dont il dispose tels les traités et les conventions internationaux et régionaux des droits de l'Homme.

Quant à la RAM, outre le financement des programmes de formation organisés en faveur de ses cadres et de son personnel, s'engage en vertu de cette convention, à apporter son soutien aux activités du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme et les projets initiés pour le développement de la culture dans ce même domaine.

Dans une déclaration à la MAP peu avant la cérémonie de signature de cette convention, M. El Yazami a affirmé qu'«aujourd'hui, il y a pratiquement un million de passagers sur la ligne RAM en direction de l'Afrique subsaharienne et il peut surgir de manière volontaire ou involontaire des problèmes de discrimination à l'égard de ses passagers, ou encore des tensions avec un certain nombre d'entre eux. Ces actes qui en apparence ne présentent pas de discriminatoires peuvent aboutir à des situations qui le deviennent».

«Il y a des discriminations directes et d'autres indirectes. L'enjeu est justement de former le personnel de la RAM à détecter toutes les situations qui pourraient éventuellement amener à des discriminations», a insisté le président du CNDH.

M. El Yazami a qualifié cette question de discrimination de «nouvelle», parce que, a-t-il expliqué, «la société et le monde autour de nous changent, la RAM également», estimant «nécessaire» de rappeler qu'il existe des «dispositions constitutionnelles et claires de lutte contre le phénomène de discrimination».

Le président du CNDH a cité, à cet égard, le préambule de la Constitution marocaine qui «édicte clairement que nous devons lutter contre toutes les formes de discrimination quelques soient les raisons», a-t-il dit.

De son côté M. Benhima a dans une déclaration similaire, affirmé que «la RAM, à travers son activité qui l'amène à travailler dans 80 pays et qui a à l'intérieur de son organisation 35 nationalités, et donc qui est une institution, confrontée à la rencontre de l'autre, à la diversité des cultures, des religions et des langues, doit avoir une sensibilité particulière à tout ce qui peut être un phénomène discriminatoire».

Souvent, a expliqué le PDG de la RAM, «des phénomènes discriminatoires dans les avions comme ailleurs s'expriment de manière inconsciente, il faut donc non seulement s'appuyer sur les valeurs de notre personnel mais il faut également dispenser une formation, une sensibilisation et effectuer un travail approfondi pour comprendre cette notion de discrimination».

Il importe également «de se rappeler et savoir que la discrimination n'est pas gratuite mais qu'elle est interdite par la loi et nos agents doivent comprendre et savoir qu'un phénomène discriminatoire ne peut passer inaperçu», a-t-il insisté, ajoutant qu'«il y a bien entendu également, mais peut-être que ce n'est pas le plus important, l'aspect de l'image, l'aspect commercial et l'aspect de la compagnie qui doit être proche de ses clients».

DIRECTEUR : JAMAL HAJJAM
Rédacteur en chef : ALI BENADADA

Dossier weekend

17326/2-3-4

L'autisme, une maladie pas comme les autres, qui n'arrive pas qu'aux autres

PAGES 2 À 4

L'autisme, une maladie pas comme les autres, qui n'arrive pas qu'aux autres

Etre autiste au Maroc

Le Collectif Autisme Maroc (CAM) soutenu par le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et en collaboration avec la Jeune Chambre Internationale (JCI) de Rabat, et le Collectif pour la Promotion des Droits des Personnes en Situation de Handicap au Maroc, a lancé une Campagne Nationale de Communication sur l'Autisme à travers une multitude d'événements de sensibilisation, d'information et de formation durant tout le mois d'avril 2014. Cette campagne, vise principalement la mobilisation de l'opinion publique, les acteurs étatiques et non étatiques pour s'assurer de la reconnaissance de l'autisme en tant que cause nationale. Le CAM, en tant que réseau national œuvrant pour la promotion des droits des personnes atteintes d'autisme, ambitionne grâce au soutien de ses partenaires, de rendre l'autisme visible et garantir son inclusion dans la politique publique en gestation. Mais c'est quoi l'autisme ?

UN enfant parmi tant d'autres, il peut être votre fils ou votre fille qu'importe, il peut être touché (e) par l'autisme. Mais pour aller à l'école et suivre une scolarité comme tous, les autres enfants, il nécessite un suivi, éducatif et médical. Ce qui n'est pas donné à tous les enfants de son cas.

La scolarisation des enfants autistes exige de grosses dépenses matérielles que ne prennent en charge aucune assurance maladie. Elle nécessite aussi (la scolarisation) beaucoup d'effort, que ce soit de la part des parents ou de l'école.

Malheureusement le système éducatif marocain actuel n'est fait que pour les enfants « ordinaire » et n'est pas adaptés aux cas « spécifiques ». Ces enfants là pour pouvoir suivre le rythme scolaire, ne peuvent se passer de l'aide d'éducateur ou éducatrice, qui accompagne l'enfant aussi bien à l'école qu'à la maison. Autant de coûts en sus et de surcroit à supporter par les parents seuls.

Le témoignage d'une mère d'un enfant autiste est presque un appel de détresse quand elle énumère les exigences de suivi pour que son enfant atteint de ce mal puisse accéder à une vie « normale ».

Des séances hebdomadaires de psycho motricité, des séances mensuelles de pédopsychiatrieentre autre. Et bien sûr cela ne fait allonger la facture des coûts à laquelle il faut ajouter le salaire d'une éducatrice qui suit l'enfant à l'école et à la maison, sans oublier les activités para scolaires…

Tout ça implique un budget lourd pour les parents.

Et si certains arrivent, vaille que vaille, à procurer matériellement, à leur enfant touché par ce mal, un soutien et un suivi adéquat, ce n'est malheureusement pas le cas de tout le monde.

Ainsi beaucoup d'enfants autistes se trouvent exclus malgré eux de la « vie ordinaire ».

Ajoutez à cela l'ignorance quasi générale de ce trouble dans notre pays, laquelle ignorance est souvent, pour ne pas dire toujours, associée aux idées pré-reçues sur les personnes autistes comme étant non sociables, non scolarisables, incapables d'apprendre, de communiquer et de déchiffrer nos codes sociaux. Voire ils sont considérés parfois comme possédés par des « esprits maléfiques » et orientés vers des « soins traditionnels et des méthodes d'exorcisme » ce qui ne peut qu'aggraver le cas de l'enfant atteint. Et approfondir encore son inclusion dans un monde ténébreux et aggraver son exclusion des milieux de vie ordinaire, accroitre sa difficulté d'accès à l'école, à la formation professionnelle, à l'emploi, au sport et aux loisirs, notamment.

Au Maroc, il n'existe pas de statistiques officielles disponibles relatives aux personnes atteintes d'autisme.

Mais d'après les recherches épidémiologiques, l'autisme toucherait une naissance sur 100 et atteint en moyenne 4 fois plus de garçons que de filles. Enfin, c'est une affection qui ne fait pas de distinction entre les couches sociales. Et si distinction il y a, c'est la prise en charge du mal. Il y en a dont les parents peuvent supporter la lourdeur des coûts de suivi et des soins, mais il y en a les plus nombreux qui doivent prendre leur mal en... impatience.

ALI BENADADA

Samedi 19 et Dimanche 20 Avril 2014

L'autisme, une maladie pas comme les autres, qui n'arrive pas qu'aux autres

L'autisme, c'est quoi ?

C'EST une maladie, peut-être pas comme les autres, mais qui n'arrive pas qu'aux autres. Elle peut toucher votre enfant, une nièce ou un neveu, un frère ou sœur…

L'autisme n'est pas une affection psychologique, ou du moins il n'est plus et ne doit plus être considéré comme tel. Il s'agit d'une véritable pathologie neuro-développementale liée à des anomalies du développement du système nerveux central.

Une affection qui passe souvent inaperçu dans la petite enfance, c'est généralement avant l'âge de trois ans et avec l'entrée en société (crèche, école, garderie) que les manifestations sont flagrantes, par les difficultés d'interaction sociale, problèmes de communication verbale et non verbale, et comportement répétitifs ou centres d'intérêts restreints, voire obsessionnels. Ces comportements ont des répercutions qui vont du stade bénin au stade de l'handicap.

Les personnes concernées souffrent d'altérations qualitatives plus ou moins sévères de leurs capacités dans trois domaines essentiels : les interactions sociales, la communication et le comportement. Les barrières d'ordre culturel, juridique, matériel et politique les empêchent d'atteindre leur plein potentiel et de développer leurs capacités. La prévalence mondiale actuelle est estimée à 1 naissance sur 100.

Selon la classification internationale des maladies de l'OMS (CIM 10), l'autisme est un trouble envahissant du développement qui affecte les fonctions cérébrales. Il n'est plus considéré comme une affection psychologique ni comme une maladie psychiatrique.

Différentes terminologies sont utilisées : Autisme, Trouble autistique, spectre autistique, TED (Troubles envahissants du développement), TSA (Troubles du Spectre Autistique) et ASD (Autism Spectre Disorders).

L'autisme est caractérisé par un isolement, une perturbation des interactions sociales, des troubles du langage, de la communication non verbale et des activités stéréotypées avec restriction des intérêts.

Trois éléments cumulatifs caractérisent ainsi l'autisme : un trouble de la communication, une perturbation des relations sociales et des troubles du comportement.

L'autisme est un trouble du développement d'origine neurobiologique dont le diagnostic se fait sur la base de caractéristiques du comportement et du développement. La notion de spectre des désordres autistiques intègre à la fois des tableaux cliniques bien caractérisés et des tableaux plus atypiques, du fait, d'une part, de la variabilité des symptômes dans leur sévérité ou l'âge de leur apparition, et d'autre part, de l'association avec d'autres troubles (retard du développement intellectuel, épilepsie par exemple). Les manifestations de l'autisme peuvent varier d'un enfant à l'autre et chez un même enfant dans le temps.

Aujourd'hui on parle plus de TSA (Troubles du Spectre Autistique) que d'autisme. Parmi les autres TSA figurent le Syndrome d'Asperger de l'X fragile, le Syndrome de Landau-Kleffner, le Syndrome de Rett, le trouble désintégratif de l'enfance et les TED-NOS (troubles envahissants du développement non spécifiés). Des recherches récentes montrent que de nombreuses personnes présentant un comportement autistique ont des troubles liés mais distincts.

Mais si les TSA (Troubles du Spectre Autistique) ne se guérissent pas, pour beaucoup d'enfants, les symptômes peuvent s'améliorer avec le traitement et l'âge. En grandissant, certains enfants atteints d'autisme finissent par mener une vie normale ou quasi-normale. Les thérapies et les interventions comportementales peuvent cibler des symptômes spécifiques et apporter des améliorations considérables. Contrairement à ce qui c'est passait il y a vingt ans, où de nombreux autistes étaient placés en institutions, il existe désormais des solutions plus souples. En général, seuls les individus les plus gravement atteints vivent dans des institutions.

Un CAM, pour que les autistes jouissent de tous les droits

Le Collectif Autisme Maroc est un réseau national composé de 24 associations de familles des personnes affectées par l'autisme. Il a été crée en 2006, au lendemain de l'Année de l'autisme (2005).

La vision du Collectif Autisme défend un Maroc nouveau où toutes les personnes avec autisme jouissent pleinement de tous leurs droits et libertés fondamentales.

Le CAM tente de développer les réponses adéquates à l'incompréhension de l'autisme, et de remédier aux défauts de services adaptés et de qualité, à l'isolement des familles face au poids financier des prises en charges et surtout de lutter contre la persistance de différentes formes de discrimination et des pratiques de maltraitance.

Le CZAM s'active aussi pour l'élaboration d'une stratégie nationale à même d'impulser une nouvelle dynamique qui permettra à tous d'écouter la voix des personnes autistes et leurs familles ainsi que de promouvoir les droits des personnes avec autisme.

Le collectif plaide, entre autres aussi, pour l'inclusion des personnes avec autisme dans toutes les politiques publiques et pour la sensibilisation et la formation à l'autisme.

Adresse : 5 Avenue Al Fadila, QI – RABAT

Tél/Fax : 0537 282 857 - GSM : 0661078003- 0667996442

I.F :40495292 – CNSS : 9004681

Compte Bancaire : Crédit du Maroc – Agence Harhoura - 021 826 0000111015013589 54

www.collectifautisme.ma – collectifautismemaroc@gmail.com

www.facebook.com/CollectifAutismeMaroc

L'autisme, une maladie pas comme les autres, qui n'arrive pas qu'aux autres

Un projet de loi relatif aux personnes en situation de handicap toujours dans les tiroirs

ELABORÉ en 2008, par le Ministère de Développement social, de la Famille de la Solidarité, en concertation avec l'Agence de Développement Social (ADS) et les différents acteurs associatifs œuvrant dans ce domaine, au niveau national et qui avaient participé à 7 séminaires régionaux aboutissant à des recommandations régionales et nationales, le projet de loi N° 62-09 relatif à la promotion des droits des personnes en situation de handicap est en état de stagnation.

L'avant projet était sensé être soumis à l'expertise des différents départements ministériels puis au Secrétariat Général du Gouvernement en janvier 2009, mais en mars 2010, le projet de loi N° 62-09 qui figurait pourtant dans l'agenda du Conseil du Gouvernement est ajourné sans aucune explication. Ce projet fut ajourné et retransmis au secrétariat général du gouvernement.

C'est d'ailleurs ce qui a permis la création du collectif, afin de faire valoir leurs droits et de faire face à l'exclusion. Le collectif pour la promotion des droits des personnes en situation de handicap qui compte une quarantaine d'associations et réseaux d'associations œuvrant pour la promotion des conditions de vie des personnes en situation de Handicap revendique une justice sociale. Il est temps qu'on accorde un regard plus avantageux, côté droits, pour cette frange de la société constituant 25 % de la population marocaine (avec leurs familles). Du fait que, qui dit handicapé dit famille, compte tenu du manque d'infrastructures, de centres de rééducation et d'accueil au Maroc.

UNE SITUATION PRÉOCCUPANTE

Une enquête nationale sur le handicap faite en 2005 a estimé que 5.12 % de la population marocaine (1million 530 000 personnes, soit 1 ménage concerné sur 4) est atteinte d'un handicap. Le fléau le plus lourd au Maroc étant le handicap moteur, suivi du handicap multiple, puis mental, visuel, viscéral métabolique, auditif, du langage et esthétique.

Sans parler du cumul de deux ou plusieurs déficiences. Les problèmes engendrant cette situation ont pour la majorité des cas une origine sanitaire : héréditaire, congénitale, périnatale, maladies acquises, traumatisme ou relatives au vieillissement.

D'autres handicaps sont liés aux activités sportives, aux accidents de la route ou au travail, aux violences... Les accidents de la circulation capitalisent à eux seuls un PIB de 11 milliards de dirhams par an avec 3878 morts et plus de 15 000 blessés graves annuellement

Les pathologies périnatales: prématurité, hypotrophie, maladies métaboliques, malformations congénitales, asphyxie et infection néonatales sont les plus flagrantes et les plus enclines aux pires incidences.

Pour ce qui est des adultes, les causes non transmissibles sont liées aux maladies cardiovasculaires, au diabète ou à la santé mentale.

Les besoins des personnes en situation de handicap sont énormes et les soins obérants , qu'ils soient médicaux, médicamenteux, infrastructurels, aides techniques ou ressources humaines pour leur réadaptation.

Entre temps, le Collectif, a élaboré un Projet de loi cadre relatif à l'égalité des chances et à la participation des personnes en situation de handicap et une étude du cadre juridique relatif au handicap au Maroc a été réalisée en avril 2011, par le collectif pour la promotion des droits des personnes en situation de handicap. Ce draft, se réfère aussi bien aux Conventions et résolutions de l'ONU qu'aux textes juridiques législatifs et réglementaires nationaux.

Il est temps que l'Etat focalise sur ce projet de loi, d'autant plus que l'handicap est appauvrissant et couteux pour les familles. L'approche à préconiser est une approche de droit, globale inclusive et intégrée.

Plusieurs études ont été élaborées par le collectif : Etude du cadre juridique relatif en handicap, sur le coût, en matière de prise en charge sanitaire, entre soins, rééducation, sport, infrastructure et aménagements pour la sécurité…Deux études scientifiques ont été faites sur le coût économique pour l'accès au travail.

Pour montrer l'impact de l'exclusion des personnes en situation de handicap sur le processus de développement socio-économique du Maroc, le collectif a mandaté un bureau d'études pour mener une étude scientifique et objective sur le coût de cette exclusion. L'exclusion des personnes en situation de handicap coûte 9,2 milliards de dirhams par année soit 2% du produit national brut

Cette étude qui se base sur une approche statistique-économétrique, repose sur une stratification de la population des personnes handicapées tout comme la population dans son ensemble. L'étude fait ressortir que le Maroc a perdu (pour l'année 2004) 9,2 milliards de dirhams. Cette somme représente environ 2% du produit intérieur brut (PIB) de la même année (2004).

BOUTEINA BENNANI

3/3047

اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان و«لارام» تتعلق بتكوين موظفي الشركة

* بنهيمة و اليزمي أثناء التوقيع

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وشركة الخطوط الملكية المغربية، الخميس بالرباط اتفاقية شراكة تتعلق ببرنامج للتكوين في مجال حقوق الإنسان لفائدة موظفي الشركة وتندرج هذه الاتفاقية، التي وقعها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، والرئيس المدير العام للشركة إدريس بنهيمة، في إطار تقوية علاقات التعاون والتشاور والتنسيق بين الطرفين، لتعزيز القيم الكونية لحقوق الإنسان. وبموجب هذه الاتفاقية، يلتزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدعم برامج التكوين التي أطلقتها الشركة في مختلف مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينشط هذه البرامج التكوينية خبراء معترف بهم من طرف المجلس، حيث سيستفيد منه 1500 موظف وإطار بالخطوط الملكية المغربية وتتعهد الشركة، بالإضافة إلى تمويل برامج التكوين المنظمة لفائدة أطرها وموظفيها، بموجب هذه الاتفاقية، بدعم أنشطة المجلس الوطني في مجال النهوض بحقوق الإنسان، وكذا المشاريع المتعلقة بتنمية ثقافة حقوق الإنسان، كما ستعمل الشركة على إشراك المجلس في جميع الأنشطة والتظاهرات ذات الصلة بالمجالات التي تشكل موضوع هذه الاتفاقية وقال اليزمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، "إن ما يقارب مليون مسافر يستعملون عمليا أسطول الخطوط الملكية المغربية نحو إفريقيا جنوب الصحراء، وقد تنشأ، بشكل إرادي أو غير إرادي، مشاكل تتعلق بالتمييز إزاء الركاب (..) والرهان تحديدا هو تكوين موظفي الشركة على رصد كل الحالات التي قد تؤدي إلى التمييز"، وذكر، في هذا السياق، بوجود مقتضيات واضحة في الدستور تنص على محاربة ظاهرة التمييز من جهته، أكد بنهيمة، في تصريح مماثل، أنه يتعين على الشركة أن تكون لها حساسية خاصة إزاء كل ما يمكن أن يعتبر ظاهرة تمييز، وذلك بالنظر لكون أنشطتها تستهدف 80 بلدا، علاوة على تشغيلها لموظفين من 35 جنسية، ما يجعلها تواجه كل يوم تعددية ثقافية ودينية ولغوية وأضاف أن "ظواهر التمييز على متن الطائرات تتم بطرق لا واعية، وهذا يتطلب - ليس فقط التركيز على القيم التي يحملها موظفونا - بل على تمكينهم من تكوين، وهذا يقتضي عملا عميقا للتعرف على مفهوم التمييز" وأعرب، من جهة أخرى، عن سعادته لكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان استجاب لطلب الشركة المتعلق بتمكين موظفيها من تكوين في مجال حقوق الإنسان.